- **الجمهورية – الثلاثاء 14.11.2017**
  - أسعار النفط تتراجع
  - أبي خليل: الأزمة لن تؤجل تراخيص النفط والغاز

التفاصيل:

أسعار النفط تتراجع
الذي يقوّض تخفيضات الإنتاج التي تقودها "أوبك" بهدف تقليص المعروض بالسوق.
وسجّلت العقود الآجلة لخام برنت 62.85 دولاراً للبرميل، منخفضةً 31 سنتاً بما يُعادل 0.5 في المئة عن الإغلاق السابق.
وتراجع الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 21 سنتاً أو 0.4 في المئة إلى 56.55 دولاراً للبرميل.

أبي خليل: الأزمة لن تؤجل تراخيص النفط والغاز
لا يتوقّع وزير الطاقة سيزار أبي خليل أي تأخر في أول جولة تجريها البلاد لترسية تراخيص النفط والغاز البحري بسبب الأزمة السياسية التي اندلعت جراء استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري.
وقال أبي خليل للصحفيين على هامش مؤتمر للطاقة في أبوظبي إنه "يتوقع أن يقدم تقريره بشأن العروض المقدمة لنيل التراخيص إلى مجلس الوزراء لنيل الموافقة النهائية قبل نهاية السنة."

- **المستقبل – الثلاثاء 14.11.2017**
  - «أوبك» وحلفاؤها: لا تأجيل لقرار تمديد خفض إنتاج النفط

التفاصيل:

«أوبك» وحلفاؤها: لا تأجيل لقرار تمديد خفض إنتاج النفط
قال وزيران، أمس، إن «أوبك» ومنتجي النفط غير الأعضاء بالمنظمة يتحركون صوب اتخاذ قرار خلال اجتماعهم في 30 تشرين الثاني بشأن ما إذا كانوا سيمددون الاتفاق العالمي لخفض الإمدادات بعد نهاية أجله آخر آذار 2018.
وتخفض منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إلى جانب روسيا وتسعة منتجين آخرين الإمدادات بنحو 1.8 مليون برميل يومياً حتى نهاية آذار في مسعى للتخلص من تخمة المعروض ويدرسون تمديد الاتفاق لفترة أطول.

وكانت مصادر في «أوبك»، قد ذكرت الشهر الماضي، أن المنتجين يميلون إلى تمديد الاتفاق حتى نهاية 2018 إلا أن تبني القرار قد يتأجل حتى أوائل العام القادم وفقاً لظروف السوق.

لكن وزير الطاقة الإماراتي سهيل بن محمد المزروعي قال إنه لا يرى أن هناك حاجة لتأجيل القرار إلى ما بعد اجتماع فيينا الذي سينعقد في 30 تشرين الثاني. وأبدى نظيره العماني ثقة في أنه سيكون هناك اتفاق هذا الشهر.

وقال المزروعي في مؤتمر لقطاع الطاقة إنه لا يرى ضرورة لتأجيل القرار حتى آذار، مضيفاً أن المنتجين لن يلتقوا في ذلك الربع إلا إذا كان الأمر استثنائياً.

وأعلن الوزير خلال مؤتمر (أديبك) الدولي للنفط في ابوظبي «اعتقد أن هذه المجموعة من المنتجين الملتزمين والمسؤولين اتفقت (...) واعتقد أنهم سيستمرون بالقيام بما يلزم لإيصالنا إلى المرحلة التالية». وقال إن فائضاً يبلغ 158 مليون برميل من النفط الخام لا يزال في السوق، مضيفاً «علينا تخفيض ذلك، ما يعني أن احتمال التمديد وارد». أضاف أن هناك شبه إجماع بين الدول المنتجة الـ24 الأعضاء في منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك) وغير الأعضاء التي وافقت قبل عام على خفض الانتاج بـ1,8 مليون برميل يومياً.

وأوضح وزير الطاقة الإماراتي أنه «لم يسمع أحداً» يتحدث عن ترك مدة صلاحية اتفاق خفض الانتاج تنتهي علماً أن مدة تمديدها ستكون «موضع نقاش». وأمل في التوصل «إلى اتفاق يؤدي إلى مزيد من الاستقرار ومزيد من الاستثمارات في السوق». وأكد أن تصاعد الخلاف بين القوى الإقليمية بما في ذلك بين السعودية وإيران - البلدان العضوان في أوبك - لن يمنع حدوث تمديد جديد.

وساهم خفض الانتاج في ارتفاع سعر برميل النفط لأكثر من 64 دولاراً للبرميل بعد أن كان سعره 40 دولاراً قبل عام، كما نتج عن الاتفاق تقليص مخزونات النفط الخام التي تراكمت في السنوات الثلاث الأخيرة. وقال المزروعي أنه غير راضٍ عن التقلبات الكبيرة في الأسعار مشدداً على ضرورة جعلها أكثر ثباتاً. والامارات رابع أكبر دولة منتجة للنفط منضوية في منظمة «أوبك».

وسيعقد وزراء النفط في «أوبك» اجتماعاً هاماً في فيينا نهاية تشرين الثاني لبحث تمديد اتفاق خفض الانتاج وتطبيق نظام حصص على الدول المعفاة مثل ليبيا وإيران ونيجيريا.

وكانت السعودية، أبرز اعضاء المنظمة، وروسيا أكبر منتج للنفط في العالم، أعلنتا تأييدهما تمديد الاتفاق، إلا أن فترته ستكون قيد البحث.

من جهته، أكد الأمين العام لمنظمة «أوبك»، محمد باركيندو، أن اتفاق المنتجين أدى إلى نتائج ملموسة «كاستجابة فعالة لأسوأ تراجع تشهده أسعار النفط في تاريخها». وقال خلال المؤتمر «هناك مؤشرات واضحة بأن السوق يستعيد توازنه بوتيرة متسارعة». وأشار إلى أن سوق النفط في طريقه إلى التوازن جراء تقلص مخزونات الخام وزيادة الطلب العالمي.

ودعا باركيندة كذلك المنتجين الجدد، بما فيهم منتجو النفط الصخري في الولايات المتحدة، للانضمام إلى اتفاق أوسع لضمان مستقبل الطاقة.

وأكد أن المحادثات جارية لـ«إضفاء طابع مؤسسي» على التعاون بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء

في أوبك لتنظيم السوق. وقال «لا نتحدث الآن عن أوبك بـ14 (عضواً) بل عن منصة دولية (تضم) 24 دولة».

الى ذلك، قال وزير النفط العماني محمد بن حمد الرمحي، إنه إذا كان هناك قرار سيتخذ بتمديد تخفيضات الإنتاج فسيكون حتى نهاية 2018 مضيفاً أنه لا يعتقد أن المنتجين سيتفقون على تعميق التخفيضات.

وصرح المزروعي، الذي ستتولى بلاده العام القادم الرئاسة الدورية لـ«أوبك»، أنه في الوقت الذي تدعم فيه الإمارات تمديد تخفيضات الإنتاج، لا يمكنه القول بعدما إذا كانت ستدعم الإبقاء على تخفيضات الإنتاج حتى نهاية 2018.

وفي تقريرها لتشرين الثاني حول سوق النفط، رفعت «أوبك» توقعها للطلب على نفطها في 2018 بواقع 360 ألف برميل يومياً من التقرير الصادر الشهر الماضي إلى 33.42 مليون برميل يومياً. كما قالت أيضاً إن مخزونات النفط التجارية في الدول الصناعية، وهي دلالة مهمة تستخدمها أوبك لقياس توازن السوق، انخفضت في أيلول 23.6 مليون برميل إلى 2.985 ملياري برميل. وتزيد المخزونات بواقع 154 مليون برميل فوق متوسط خمس سنوات، وهو الفائض الذي تسعى أوبك إلى التخلص منه. وقال محمد باركيندو أمين عام أوبك خلال المناسبة نفسها إن المشاركين في الاتفاق ملتزمون بتحقيق الاستقرار في السوق.

وعلى صعيد نفطي آخر، أعلنت أرامكو السعودية، أمس، استئناف أعمال التشغيل والوصول إلى طاقة الضخ المستهدفة من الظهران إلى مصفاة بابكو بالبحرين.

- **وطنية – الثلاثاء 14.11.2017**
  - أبي خليل افتتح الجناح اللبناني في مؤتمر ومعرض Adipec 2017 في ابوظبي

التفاصيل:

أبي خليل افتتح الجناح اللبناني في مؤتمر ومعرض Adipec 2017 في ابوظبي

وطنية - افتتح مؤتمر ومعرض أبو ظبي الدوليين"Adipec 2017" ، برعاية رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، بمشاركة وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل وحضور عدد كبير من وزراء الطاقة في العالم العربي ورؤساء كبرى الشركات البترولية. وتمتد فعاليات المؤتمر من 13 تشرين الثاني ولغاية 16 منه.

ويشارك لبنان في المؤتمر والمعرض عبر وزارة الطاقة والمياه وهيئة إدارة قطاع البترول، حيث افتتح الوزير أبي خليل الجناح العائد للدولة اللبنانية في المعرض.

وجال ابي خليل على أجنحة المعرض ومن المقرر ان يعقد اجتماعات ثنائية عدة حول خطط وزارة الطاقة والمياه المعتمدة في لبنان والمتعلقة بشؤون الطاقة والأنشطة البترولية في المياه البحرية اللبنانية.

وضم الوفد المرافق للوزير أبي خليل مستشاريه غسان الخوري وكمال محير وعضوي مجلس إدارة هيئة إدارة قطاع البترول عاصم أبو إبراهيم وكابي دعبول.

واقام سفير لبنان لدى دولة الإمارات حسان سعد ليل أمس مأدبة عشاء على شرف أبي خليل والوفد المرافق حضره شخصيات اقتصادية لبنانية عدة في دولة الإمارات .

- **الشرق – الثلاثاء 14.11.2017**
  - أبي خليل يُشارك في مؤتمر Adipec 2017

التفاصيل:

أبي خليل يُشارك في مؤتمر Adipec 2017

المركزية- شارك وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل في افتتاح مؤتمر ومعرض أبو ظبي الدوليين "Adipec 2017" برعاية الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، وحضور عدد كبير من وزراء الطاقة في العالم العربي، ورؤساء كبرى الشركات البترولية. وتمتد فعاليات المؤتمر من 13 تشرين الثاني ولغاية 16 منه.

ويشارك لبنان في المؤتمر والمعرض عبر وزارة الطاقة والمياه وهيئة إدارة قطاع البترول، حيث افتتح الوزير أبي خليل الجناح اللبناني في المعرض.

كذلك جال على أجنحة المعرض وعقد اجتماعات ثنائية حول خطط الوزارة المعتمدة في لبنان، والمتعلقة بشؤون الطاقة والأنشطة البترولية في المياه البحرية اللبنانية.

وضمّ الوفد اللبناني المرافق للوزير أبي خليل، مستشاريْه غسان الخوري وكمال محيّر، وعضويّ مجلس إدارة هيئة إدارة قطاع البترول عاصم أبو إبراهيم وغابي دعبول.

وليل أمس، أقام سفير لبنان لدى دولة الإمارات حسان سعد مأدبة عشاء على شرف الوزير أبي خليل والوفد المرافق، حضرته شخصيات اقتصادية لبنانية عديدة في الإمارات.

- **الشرق الاوسط – الثلاثاء 14.11.2017**
  - اتفاق خفض إنتاج النفط يقترب من التمديد... والمدى قيد البحث
  - العراق يستهدف مليون برميل نفط يومياً من حقول كركوك
  - القاهرة تستعد لاستقبال أول إنتاج غاز مسال من حقل ظُهر

التفاصيل:

اتفاق خفض إنتاج النفط يقترب من التمديد... والمدى قيد البحث

باركيندو يدعو «المنتجين الجدد» للانضمام... و«أوبك» تتوقع نقص الإمدادات في 2018

يبدو أن الدول المنتجة للنفط تتجه بقوة إلى تمديد اتفاقها الذي يقضي بخفض الإنتاج، الذي جرى التوافق عليه قبل عام وينتهي في نهاية شهر مارس (آذار) المقبل؛ إلا أن فترة تمديد الاتفاق تبقى هي نقطة النقاش الأساسية التي سيبحثها المنتجون خلال اجتماعهم في فيينا نهاية الشهر الجاري، إضافة إلى مناقشة تطبيق نظام حصص على الدول المعفاة مثل ليبيا وإيران ونيجيريا.

وعلى هامش مؤتمر «أديبك» الدولي للنفط الذي انطلق في أبوظبي أمس، أشار أكثر من مصدر رفيع إلى أن الاتفاق يتجه إلى التمديد، وأعلن وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي أنه من المتوقع أن تمدد الدول المنتجة للنفط بالإجماع في نهاية الشهر الجاري اتفاق خفض الإنتاج؛ لكن فترة تمديده لا تزال قيد البحث.
وقال المزروعي خلال مؤتمر «أديبك» الدولي للنفط في أبوظبي: «أعتقد أن هذه المجموعة من المنتجين الملتزمين والمسؤولين اتفقت... وأعتقد أنهم سيستمرون بالقيام بما يلزم لإيصالنا إلى المرحلة التالية». موضحاً أن فائضا يبلغ 158 مليون برميل من النفط الخام لا يزال في السوق، ومضيفاً: «علينا تخفيض ذلك، ما يعني أن احتمال التمديد وارد.«
وأضاف أن هناك شبه إجماع بين الدول المنتجة الـ24 الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وغير الأعضاء التي وافقت قبل عام على تخفيض الإنتاج بـ1,8 مليون برميل يوميا. موضحا أنه «لم يسمع أحدا» يتحدث عن ترك مدة صلاحية اتفاق خفض الإنتاج تنتهي، علما بأن مدة تمديدها ستكون «موضع نقاش.«
وقال المزروعي: «آمل أن نتوصل إلى اتفاق يؤدي إلى مزيد من الاستقرار ومزيد من الاستثمارات في السوق». مؤكدا أن الأحداث الجيوسياسية بالمنطقة لن تمنع حدوث تمديد جديد... وأوضح كذلك أنه لا يرى ضرورة لتأجيل القرار حتى مارس، مضيفا أن المنتجين لن يلتقوا في ذلك الربع إلا إذا كان الأمر استثنائيا.
وبدوره، قال وزير النفط العماني محمد بن حمد الرمحي، إنه إذا كان هناك قرار سيتخذ بتمديد تخفيضات الإنتاج فسيكون حتى نهاية 2018، مضيفا أنه لا يعتقد أن المنتجين سيتفقون على تعميق التخفيضات.
وساهم خفض الإنتاج في ارتفاع سعر برميل النفط لأكثر من 64 دولارا للبرميل، بعد أن كان سعره 40 دولارا قبل عام، كما نتج عن الاتفاق تقليص مخزونات النفط الخام التي تراكمت في السنوات الثلاث الأخيرة. وقال المزروعي إنه غير راض عن التقلبات الكبيرة في الأسعار، مشددا على ضرورة جعلها أكثر ثباتا.
وكانت السعودية، أبرز أعضاء المنظمة، وروسيا أكبر منتج للنفط في العالم، أعلنتا تأييدهما تمديد الاتفاق، إلا أن فترته ستكون قيد البحث.
من جهته، أكد الأمين العام لمنظمة أوبك محمد باركيندو، أن اتفاق المنتجين أدى إلى نتائج ملموسة، «كاستجابة فعالة لأسوأ تراجع تشهده أسعار النفط في تاريخها». وقال خلال المؤتمر إن «هناك مؤشرات واضحة بأن السوق تستعيد توازنها بوتيرة متسارعة»، مشيرا إلى أن سوق النفط في طريقها إلى التوازن جراء تقلص مخزونات الخام وزيادة الطلب العالمي.
ودعا باركيندو كذلك المنتجين الجدد، بمن فيهم منتجو النفط الصخري في الولايات المتحدة، للانضمام إلى اتفاق أوسع لضمان مستقبل الطاقة. وأكد أن المحادثات جارية لـ«إضفاء طابع مؤسسي» على التعاون بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك لتنظيم السوق. وقال: «لا نتحدث الآن عن أوبك بـ14 (عضوا)؛ بل عن منصة دولية (تضم) 24 دولة.«
ولم يخف المزروعي تفاؤله بشأن تعافي سوق النفط العام المقبل، حيث أشار إلى أن خفض المنتجين العالميين لإمدادات الخام ساهم في أقل من عام في تصريف نحو 180 مليون برميل من المخزونات.
وأضاف أن السوق تعافت، وأن النصف الثاني من العام سيكون أفضل من النصف الأول، متوقعا أن يشهد العام القادم تقلبات أقل في السوق.
ومن جانبها، توقعت منظمة أوبك أمس ارتفاع الطلب على نفطها في 2018، وقالت إن الاتفاق يقلص فائض مخزونات النفط، وهو ما قد يؤدي إلى نقص محتمل في السوق العالمية العام القادم.
وقالت المنظمة في تقريرها الشهري أيضا إنها خفضت تقديراتها للإمدادات من المنتجين الآخرين في 2018، مضيفة أن استخدام النفط سينمو بوتيرة أسرع مما كان يعتقد سابقا، بالنظر إلى أن الاقتصاد العالمي أقوى من المتوقع. وأشارت «أوبك» إلى أن العالم سيحتاج إلى 33.42 مليون برميل يوميا من نفطها العام القادم، بزيادة قدرها 360 ألف برميل يوميا عن توقعاتها السابقة.

وتابعت قائلة: «واصلت العوامل المحركة لنمو الاقتصاد العالمي فعاليتها على نطاق واسع، مستمدة زخما قويا نسبيا... ربما يوفر الزخم المستمر بعض الإمكانات الصعودية الطفيفة.«
وبعد نشر تقرير أوبك واصلت أسعار عقود النفط، التي يجري تداولها قرب أعلى مستوياتها منذ 2015، الصعود صوب 64 دولارا للبرميل. ولا تزال أسعار الخام عند نحو نصف مستوياتها في منتصف 2014، حينما دفعت تخمة المعروض النفطي الأسعار إلى الانهيار.
وقالت المنظمة التي تضم 14 منتجاً للنفط إن إنتاجها من الخام في أكتوبر (تشرين الأول)، وفقا لتقييم مصادر ثانوية، جاء دون الطلب المتوقع في 2018 عند 32.59 مليون برميل يوميا، بانخفاض نحو 150 ألف برميل يوميا عن سبتمبر (أيلول). وتعني أرقام تقرير أوبك أن الالتزام بخفض الإنتاج المستهدف من جانب 11 عضوا تجاوز 100 في المائة، ارتفاعا من 98 في المائة في سبتمبر، وفقا لحسابات «رويترز.«
وقال التقرير إن «المستويات المرتفعة للامتثال من جانب (أوبك) والدول الأخرى المنتجة، لعبت بوضوح دورا أساسيا في دعم الاستقرار في سوق النفط ووضعها في مسار أكثر استدامة».
مشيرا إلى أن السوق ستشهد عجزا العام القادم إذا استمرت «أوبك» في ضخ الخام عند مستويات أكتوبر.

العراق يستهدف مليون برميل نفط يومياً من حقول كركوك

قال وزير النفط العراقي جبار علي اللعيبي، إن وزارته تطمح لوصول إنتاج النفط في حقول كركوك إلى سقف مليون برميل يوميا، كاشفا أن الوزارة «تخطط للاستثمار في الغاز والمصافي، إضافة إلى النفط في كركوك... وقد أعطينا توجيهات بضرورة توسيع المصافي وتأهيل البنى التحتية الأخرى.«
وجاء حديث اللعيبي في مؤتمر صحافي مشترك أمس مع محافظ كركوك خلال زيارة قام بها إلى «شركة نفط الشمال» في المحافظة، مشيرا إلى أن وزارة النفط العراقية بصدد «إبرام عقد مع شركة (بي بي) البريطانية لتنشيط وتفعيل العقد الذي أبرم معها قبل 4 سنوات، ويتضمن إعادة تقييم حقل كركوك حتى يصل إلى إنتاج 700 ألف برميل يوميا في المرحلة المقبلة.«
وذكر اللعيبي أن وزارته تطمح إلى «جعل القطاع النفطي في كركوك أفضل مما كان عليه في السابق، عبر إعادة تأهيل الخط الاستراتيجي الناقل للنفط ومحطة k3 لإعادة (ضبط) الأوضاع في إطار عراق موحد»، في إشارة إلى السيطرة الكردية على حقول النفط بعد عام 2014.
من جهة أخرى، كشفت وزارة النفط العراقية، أول من أمس، عن التوقيع على اتفاق مبدئي بين العراق وإيران يتم بموجبه قيام العراق بتصدير النفط من حقول كركوك إلى إيران بمعدل من 30 إلى 60 ألف برميل في اليوم قابلة للزيادة عن طريق الحوضيات لحين الانتهاء من مد أنبوب نفطي لهذا الغرض، استنادا إلى بيانات وزارة النفط. ووقع محضر الاجتماع شركة تسويق النفط العراقية «سومو» مع الجانب الإيراني في بغداد.
وينص العقد على «قيام الجانب العراقي بنقل الكميات المذكورة عبر الشاحنات إلى النقطة الحدودية المشتركة بين البلدين قرب محافظة كرمنشاه، فيما يقوم الجانب الإيراني بتسليم الكميات والمواصفات نفسها عبر الحدود المشتركة في جنوب العراق.«
ويقول وزير النفط اللعيبي إن الاتفاق «يضيف منفذا تصديريا جديدا للعراق يسهم في تصريف نفط كركوك وتحقيق جدوى اقتصادية للعراق، فضلا عن تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار»، لافتا إلى أن «الاتفاق الأولي سيعقبه التوقيع خلال الفترة القريبة المقبلة على العقد النهائي مع الجانب الإيراني بعد الاتفاق على بعض القضايا الفنية والتنفيذية.«

القاهرة تستعد لاستقبال أول إنتاج غاز مسال من حقل ظُهر
توقع وزير البترول المصري طارق الملا، بدء إنتاج الغاز من حقل ظُهر، الأكبر في البحر المتوسط، قبل نهاية العام الحالي؛ مما يوفر فرق تكاليف الاستيراد المكلفة بالدولار.
ومن المتوقع أن يبدأ الحقل، الذي اكتشفته شركة «إيني» الإيطالية عام 2015، وتقدر احتياطاته بثلاثين تريليون قدم مكعبة من الغاز، إنتاج 500 مليون قدم مكعبة يومياً بنهاية 2017.
وتدور واردات مصر من الغاز الطبيعي بين 10 و12 شحنة شهرياً، خلال فترة الذروة. وزاد إنتاج مصر من الغاز الطبيعي إلى نحو 5.1 مليار قدم مكعبة يومياً في 2017، من 4.4 مليار قدم مكعبة في 2016، مع بدء إنتاج المرحلة الأولى من مشروع شمال الإسكندرية الذي تتولاه «بي بي». ويقول الملا، إن الهيئة العامة للبترول ستعلن عن جولة تراخيص قبل نهاية العام لطرح تسعة أو عشرة امتيازات نفط وغاز، بالتزامن مع تسريع الإنتاج من الحقول المكتشفة حديثاً، ووقف الاستيراد بحلول 2019، بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي.
وأضاف، أن بلاده ستترك محطة تغييز واحدة على الأقل لديها بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي في 2018. ولدى مصر محطتان لإسالة الغاز المستورد؛ إذ يمكنها تصدير الغاز الطبيعي المسال، لكن لا تستطيع استيراده دون تشغيل محطة لإعادته إلى حالته الغازية.
وأوضح الوزير، أن بلاده تتفاوض مع العراق لزيادة حجم واردات النفط الخام إلى مليوني برميل شهرياً. وكانت مصر توصلت إلى اتفاق مع العراق في أبريل (نيسان) الماضي تبيع بموجبه بغداد 12 مليون برميل من النفط إلى مصر لمدة عام.
وأضاف الملا، على هامش مشاركته في مؤتمر للطاقة في دبي، أن بلاده تستهدف خفض مستحقات شركات النفط الأجنبية لدى الحكومة المصرية قبل نهاية 2017.
وبلغت مستحقات شركات النفط الأجنبية لدى الحكومة 2.3 مليار دولار نهاية يونيو (حزيران) الماضي. بعد أن سددت 2.2 مليار دولار من المستحقات. ومن بين الشركات الأجنبية التي تعمل في أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز في مصر «بي بي» البريطانية و«شل» الهولندية و«إيني» الإيطالية.
وتابع، أن بلاده تسعى لإنهاء دعم البنزين والإبقاء على دعم البوتاجاز بشكل جزئي، وذلك ضمن برنامج الحكومة لخفض دعم المواد البترولية وليس إلغائه بشكل كامل. لكن الملا أكد على أنه «ليس من الوارد زيادة أسعار المواد البترولية خلال العام المالي الحالي.«
ورفعت مصر أسعار المواد البترولية مرتين في فترة زمنية قصيرة وكان آخرها في يونيو.
وتسعى مصر لإلغاء دعم المواد البترولية بحلول 2018 – 2019، وفقاً لبرنامج متفق عليه مع صندوق النقد الدولي تحصل بموجبه القاهرة على قروض قيمتها الإجمالية 12 مليار دولار.
وقال الملا إن تكلفة دعم المواد البترولية في البلاد قفزت بنحو 68 في المائة إلى 23.5 مليار جنيه (1.33 مليار دولار) في الربع الأول من السنة المالية 2017 – 2018. وبلغ دعم الوقود 14 مليار جنيه في الربع الأول من السنة المالية السابقة 2016 - 2017.

- **الدبار – الثلاثاء 14.11.2017**
  - هل تضيع الفرصة ثانية للتنقيب عن النفط والغاز في لبنان؟

التفاصيل:

هل تضيع الفرصة ثانية للتنقيب عن النفط والغاز في لبنان؟
«كونسورتيوم» من ثلاث شركات عالميّة تنتظر مُوافقة

مجلس الوزراء بعدما سبقت إسرائيل وقبرص لبنان بسنوات

للمرة الثانية يتعطل المسار الذي كانت تسلكه وزارة الطاقة والمياه ويعلق ملف التنقيب عن النفط والغاز كأنه مكتوب على هذا البلد الصغير ان يبقى تحت رحمة الوصايا والديون والركود الاقتصادي بدلا من ان تكون من منتجي ومصدري النفط والغاز، المرة الاولى تجلت باستقالة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي بينما كانت 51 شركة عالمية تتهيأ للدخول في مزايدة التنقيب والمرة الثانية تجلت في «استقالة» الرئيس سعد الحريري بعد ان انهت وزارة الطاقة جولة التراخيص الاولى والتي اثمرت عن تقديم مزايدتين من كونسورتيوم مؤلف من ثلاث شركات كبيرة في التنقيب عن النفط والغاز وهي: «توتال» الفرنسية اني «الايطالية» نوفاك» الروسية الذي قدم هذا الكونسورتيوم عروضا على البلوك رقم 4 والبلوك رقم 9، مما ادى الى تخوف من ضياع الفرصة مرة ثانية على لبنان لاستخراج النفط والغاز وهذا ما حدا بوزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل الى اشارته في «تغريدة» له الى ان الحكومة قبل الاستقالة كانت ستقر اول عقد تلزيم متسائلا: هل تضيع الفرصة مجددا، باعتبار ان حكومة تصريف الاعمال ليست مؤهلة لحسم هذا الملف الذي يحتاج الى مصادقة مجلس الوزراء.
هيئة ادارة قطاع البترول رفعت تقريرها النهائي حول تقييمها للعروض المقدمة الى وزير الطاقة والمياه سيزار ابي خليل الذي يجب عليه درس العروض من الناحية التقنية ثم يرفع بدوره تقريره الى مجلس الوزراء، الا ان الوزير ابي خليل سارع الى دعوة الشركات المشاركة في دورة التراخيص الاولى والتي قدمت عروضها في 12 تشرين الاول الى التفاوض على العروض التقنية، انطلاقا من خطورة التبعات التي تنجم عن عدم المضي قدما في مسار الآلية المقررة لاستكشاف الثروة النفطية، وحفاظا على حقوق الاجيال ومصداقية وسيادة الدولة، وبناء على الصلاحيات المنصوص عنها في المادة 10 من المرسوم رقم 2017/43.
ويؤكد الخبراء الاختصاصيون في هذا المجال ان هذه النتائج هي فرصة للبنان يجب عدم اضاعتها خصوصا ان الكونسورتيوم يتمتع بالخبرات اللازمة لإطلاق عمليات التنقيب، كما ان لبنان تمكن من جذب شركات عالمية تتمتع بخبرات عالية في الاستكشاف وتطوير حقول الغاز والوصول الى الاسواق العالمية لتصدير البترول اليها، في حين ان العدو الاسرائيلي قد اجّل دورة المزايدة لديه ثلاث مرات من دون الوصول الى اي نتيجة حتى الآن.

فهل يضيع لبنان الفرصة؟
مصدر مطلع في هيئة ادارة قطاع البترول قال: ان الفرصة متاحة، لأنه حسب دفتر الشروط لدورة التراخيص فإن مدة صلاحية الطلبات 180 يوما مع اضافة 90 يوما بناء على توصية الهيئة، لكن التأخير لن يكون مطلوبا بعد ان اضاع لبنان حوالى اربع سنوات، اي منذ تاريخ تقديم استقالة الرئيس نجيب ميقاتي، مع العلم ان مختلف الاطراف السياسية متفقة على البدء بعملية التنقيب بعد ان تم اقرار العديد من المراسيم النفطية التي تساعد على عملية التنقيب مثل اقرار قانون الاحكام الضريبية للانشطة البترولية.
وكانت هيئة ادارة قطاع البترول قد قامت بتنفيذ المراحل التي تضمنها القرار ومنها اجراء دورة تأهيل سبق ثانية للشركات الراغبة في الاشتراك في دورة التراخيص الاولى، والتي ارتفع بنتيجتها عدد الشركات المؤهلة مسبقا الى 51 شركة (13 شركة مؤهلة مسبقا كصاحب حق مشغل و28 شركة مؤهلة مسبقا كصاحب حق غير مشغل.
كما قامت معظم الشركات المؤهلة مسبقا في دورة التأهيل الاولى التي اجريت في العام 2013 بتحديث ملفاتها وابلاغ الهيئة بأي تعديلات تكون قد طرأت عليها قد تؤثر على وضعية تأهلها المسبق، بناء على الطلب الموجه اليها من قبل الهيئة، وقد تابعت هيئة ادارة قطاع البترول جميع الاجراءات المحددة في دفتر الشروط لا سيما الاجراءات المحددة، وصولا الى الموعد النهائي لتقديم عروض المزايدة من قبل الشركات المؤهلة مسبقا والذي ارجئ من 15 ايلول 2017 الى 12 تشرين الاول 2017 بقرار من وزير الطاقة والمياه.

وضمن مهلة تقديم عروض المزايدة تلقت هيئة ادارة قطاع البترول طلبين قدما من قبل الممثل القانوني المفوض لمقدمي الطلبين وقدم الطلبان على اثنين من البلوكات 4 و9 البلوك 4 تقدم اليه توتال اس. أ ((Total. S.Aايني انترناشيونال في ENI International نوفاتيك المساهمة (JSC Novatek) والبوك 9 الشركات الثلاث ذاتها.
الجدير ذكره ان عدد الشركات التي قدمت في المزايدة الاولى عام 2013 كان 46 شركة، بينما في العام 2017 51)) شركة وفي هذا الاطار يؤكد الخبير في الشؤون النفطية ربيع ياغي ان الاتفاق الذي تم بين الشعب والدولة حول موضوع التنقيب عن النفط والغاز هو موضوع استراتيجي ومهم وحيوي لمستقبل البلد في المديين القريب والبعيد خصوصاً وانه مصدر نظيف للطاقة، وبالتالي فان استقالة الرئيس الحريري لن تؤثر على هذا الموضوع لان الحكم استمرارية وهذه القضية تجمع عليها مختلف القيادات وتطالب بضرورة الاسراع في المباشرة بها.
واضاف ياغي: هذا القرار هو قرار سياسي اتخذ ونحن اصبحنا على خواتم التنقيب عن النفط والغاز مع الشركات الاوروبية التي تقدمت الى دورة التراخيص والتي اغلقت في 12 تشرين الاول الماضي حيث تقدم كل من شركة توتال الفرنسية وشركة انجي الايطالية ونوفاتيك الروسية واتفقت بالتكامل والتضامن على كونسورتيوم تنال توتال 40 في المئة وانجي 40 في المئة ونوفاتيك 20 في المئة بقيادة توتال المشغل على الارض.
واضاف ياغي: لم يبق سوى البحث في الجزء التقني الذي يتعلق ببرامج التنقيب خصوصاً ان عملية التنقيب عن النفط والغاز في المياه الاقليمية مكلفة جداً وتوضع فيها استثمارات كبيرة للشركات التي تمارس الانشطة البترولية في المياه الاقليمية.
لكن ياغي اعتبر ان الوقت يعمل ضد مصلحتنا في حال استمرينا في التأخير في عملية التنقيب لان اسرائيل سبقتنا بعشر سنوات وقبرص بخمس سنوات، وكل يوم تأخير تأخرنا بما فيه الكفاية، وبالتالي مفروض ان ننتهي ونوقع اتفاقية التنقيب باقصى سرعة حيث يمكن ذلك قبل العام الحالي لانه في العام 2018 هو بداية التحضير والانطلاق نحو التنقيب.
واكد ياغي ان الكميات المتوقعة في المياه الاقليمية اللبنانية كبيرة خصوصاً ان لبنان يقع في القسم الجغرافي الجيولوجي شرق منطقة الهلال الخطيب على فالق جيولوجي واحد مع فلسطين ولبنان وسوريا، اي في وسط الحوض الشرقي للبحر المتوسط.
ولفت ياغي الى ان الشركات الثلاث المذكورة الاهم في اوروبا وهي بمثابة «شركات 5 نجوم» وبالتالي هذا الائتلاف الـ«كونسورتيوم» بقيادة «توتال» سيكون له من دون شك التأثير ايجابي على السوق. وذكر بان التأخر في البدء بعملية التنقيب قد ارهق البلد، وبالتالي اصبح التأخير الان مرفوضاً، واضاف: حتى لو تقدم كونسورتيوم واحد على بلوكين اثنين الى المزايدة، فهي بداية جيدة لان في النهاية علينا الاسراع في عملية التنقيب، فالوقت اصبح ضدنا بدرجة كبيرة، وعلينا التصرف. وهذه فرصة سانحة لإعطاء شركات اوروبية محترمة للانطلاق بهذا القطاع الواعد وتلزيم هذين البلوكين او احدهما وفقاً لمفاوضات بين الهيئة والـ«كونسورتيوم».
واعتبر ان مجرد ان يحصل اكتشاف في اي «بلوك» سيعطي لبنان دفعة ايجابية الى الامام للـ«بلوكات» الاخرى، حيث يصبح موقف الدولة التفاوضي افضل بكثير كصرف مالي لهذه الثروة، وتابع: لذلك، يجب الانتهاء من هذا الموضوع في اسرع وقت، وان يتم التوقيع بين «كونسورتيوم» الشركات وهيئة ادارة قطاع البترول، اي ادولة اللبنانية. وتوقع ان تكون الشركات الاوروبية قادرة على التنقيب في البحر اواسط العام 2018، بعد الانتهاء من الملفات الادارية واللوجستية المطلوبة، بما يتطلب فترة ستة الى سبعة اشهر، تكون فسحة زمنية لتثبت الشركات الاوروبية وجودها في لبنان عبر مكاتبها وممثليها وفي الوقت ذاته تكون الدولة انجزت ورشة تحضير للانطلاق في اواسط العام المقبل في عملية الاستكشاف والتنقيب.

- **الحياة – الثلاثاء 14.11.2017**
  - «أوبك» لتمديد اتفاق خفض الإنتاج
  - الأسواق تترقب بحذر توجهات مؤتمر النفط والغاز
  - «أرامكو» ستستثمر 300 بليون دولار خلال 10 سنوات

التفاصيل:

«أوبك» لتمديد اتفاق خفض الإنتاج

تتجه منظمة «أوبك» لتمديد اتفاق خفض الانتاج. وتحلل الأسواق ما يقوله وزراء النفط في «مؤتمر ومعرض أبوظبي الدولي للبترول» (أديبك) الذي بدأ أمس، لاستخلاص العبر في شأن القرارات المرتقبة في اجتماع المنظمة نهاية الشهر الجاري. (للمزيد)

ومن المتوقع تمديد اتفاق خفض الإنتاج في فيينا يوم 30 تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، بعدما أكد كلّ من وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي، ووزير النفط العُماني محمد بن حمد المرحي، أن لا حاجة إلى تأجيل القرار حتى آذار (مارس)، وأن القرار سيُتخذ نهاية الشهر. ولفت المزروعي إلى أن المنتجين لن يلتقوا في ذلك الربع إلا إذا كان الأمر استثنائياً.

وفي وقت لم يتم التطرق إلى توسيع حجم الخفض واقتصر الحديث عن تمديد الاتفاق حصراً، أبدى وزراء ومسؤولون في قطاع النفط ثقتهم في تحسن السوق النفطية خلال النصف الثاني من السنة، والعام المقبل، خصوصاً بعد التقرير الشهري الذي أصدرته «أوبك» أمس، وتوقعت فيه ارتفاع الطلب على نفطها السنة المقبلة، وأن الاتفاق الذي أبرمته مع المنتجين من خارجها يُقلص فائض مخزون النفط، ما قد يؤدي إلى نقص محتمل في الأسواق العالمية.

وأكدت المنظمة التي تضم 14 منتجاً للنفط، أن إنتاجها من الخام في تشرين الأول (أكتوبر)، جاء دون الطلب المتوقع في 2018 عند 32.59 مليون برميل يومياً، بانخفاض نحو 150 ألف برميل يومياً عن أيلول (سبتمبر)، ما يعني ارتفاع نسبة الالتزام من 11 عضواً إلى 100 في المئة من 98 في المئة في أيلول الماضي.

إلى ذلك، رحب الأمين العام للمنظمة محمد باركيندو على هامش «أديبك» بانضمام مزيد من منتجي النفط إلى الاتفاق، معرباً عن أمله ببناء حوار مع منتجي النفط الصخري. وأكد أن مخزون النفط التجاري العالمي انخفض إلى دون 3 بلايين برميل في أيلول.

الأسواق تترقب بحذر توجهات مؤتمر النفط والغاز

وسط الحذر السائد في أسواق النفط مع زيادة عدد الحفارات الأميركية واستمرار التوترات في الشرق الأوسط، توقعت «منظمة الدول المنتجة للنفط» (أوبك) أمس، ارتفاع الطلب على نفطها في 2018، وأكدت أن الاتفاق الذي أبرمته لخفض الإنتاج مع منتجين آخرين يقلص فائض مخزون النفط، ما قد يؤدي إلى نقص محتمل في السوق العالمية العام المقبل.

ولفت التقرير الشهري للمنظمة إلى أنها خفضت تقديراتها للإمدادات من المنتجين الآخرين في 2018، مضيفة أن استخدام النفط سينمو بوتيرة أسرع مما كان يعتقد سابقاً بالنظر إلى أن الاقتصاد العالمي أقوى من المتوقع. وأكدت أن العالم سيحتاج إلى 33.42 مليون برميل يومياً من نفطها العام المقبل، بزيادة قدرها 360 ألف برميل يومياً عن توقعاتها السابقة. وتابعت: «واصلت العوامل المحركة لنمو الاقتصاد العالمي فعاليتها على نطاق واسع، مستمدة زخماً قوياً نسبياً. ربما يوفر الزخم المستمر بعض الإمكانات الصعودية الطفيفة».

وبعد نشر تقرير «أوبك» واصلت أسعار عقود النفط المتداولة قرب أعلى مستوياتها منذ 2015، الصعود صوب 64 دولاراً البرميل. ولا تزال أسعار الخام عند نحو نصف مستوياتها في منتصف 2014، حينما دفعت تخمة المعروض النفطي الأسعار إلى الانهيار.
وأكدت المنظمة التي تضم 14 منتجاً للنفط أن «إنتاجها من الخام في تشرين الأول (أكتوبر)، وفقاً لتقويم مصادر ثانوية، جاء دون الطلب المتوقع في 2018 عند 32.59 مليون برميل يومياً، بانخفاض نحو 150 ألف برميل يومياً عن أيلول (سبتمبر).
وتعني أرقام تقرير «أوبك» أن الالتزام بخفض الإنتاج المستهدف من جانب 11 عضواً تجاوز 100 في المئة ارتفاعاً من 98 في المئة في أيلول، وفقاً لحسابات وكالة «رويترز».
وأكد التقرير أن «المستويات المرتفعة للامتثال من جانب أوبك والدول الأخرى المنتجة (...) لعبت بوضوح دوراً أساساً في دعم الاستقرار في سوق النفط ووضعه في مسار أكثر استدامة». ويشير إلى أن السوق ستشهد عجزاً العام المقبل إذا استمرت «أوبك» بضخ الخام عند مستويات تشرين الأول.
وأكدت «تيميرا إنرجي» للاستشارات أمس، أن «فائض مخزون النفط لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نزل فوق متوسطه في خمس سنوات بأكثر من 50 في المئة هذه السنة، وهو حالياً عند نحو 160 مليون برميل». وتابعت «إذا استمر الاتجاه الحالي فمن المرجح أن يعود المخزون لمتوسط خمس سنوات في وقت ما خلال 2018»، مشيرة إلى أن «الطلب القوي ساهم أيضاً في تقليص التخمة في السوق».
وأضافت الشركات الأميركية تسع حفارات نفط في الأسبوع المنتهي في العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) وهي أكبر زيادة منذ حزيران (يونيو) ليصل الإجمالي إلى 738 حفاراً، ما يؤشر إلى نية برفع الانتاج.
وتترقب السوق تعليقات وزراء النفط في «معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول» (أديبك) لاستخلاص مؤشرات عما إذا كانو بصدد تمديد اتفاق النفط في اجتماع «أوبك» المقبل في نهاية الشهر الجاري.
وقال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي، ووزير النفط العماني محمد بن حمد الرمحي، على هامش المؤتمر أمس، إن «أوبك» ومنتجي النفط غير الأعضاء في المنظمة يتحركون صوب اتخاذ قرار خلال اجتماعهم في 30 تشرين الثاني، بشأن ما إذا كانوا سيمددون الاتفاق العالمي على خفض الإمدادات بعد نهاية أجله آخر آذار (مارس) 2018. واعتبر المزروعي إنه «لا يرى أن هناك حاجة لتأجيل القرار إلى ما بعد اجتماع فيينا». وأبدى نظيره العماني ثقة في أنه «سيكون هناك اتفاق هذا الشهر».
إلى ذلك، قال ناطق باسم وزارة النفط العراقية عاصم جهاد، إن «الوزير جبار اللعيبي أكد أن العراق يخطط لزيادة الإنتاج من حقول النفط في كركوك إلى مليون برميل يومياً»، وإنه «زار حقلي باي حسن وأفانا لإصدار أوامر بالإسراع في أعمال الإصلاح لاستئناف العمليات قريباً».

«أرامكو» ستستثمر 300 بليون دولار خلال 10 سنوات

دبي، أبو ظبي؛ رويترز - أكدت شركة «أرامكو السعودية» استئناف ضخ النفط الخام إلى البحرين بالكامل أمس، بعد انفجار أدى إلى إغلاق خط الأنابيب الرئيس. وأشار بيان الشركة إلى أن «أرامكو السعودية استأنفت أعمال التشغيل وضخ الزيت الخام والوصول إلى طاقة الضخ المستهدفة من محطة الضخ بالظهران إلى مصفاة شركة بابكو بمملكة البحرين».
ويجرى نقل النفط إلى البحرين عبر خط الأنابيب البالغ طوله 55 كيلومتراً والذي يعمل بطاقة 230 ألف برميل يومياً. وأكدت البحرين أن انفجاراً تسبب في حريق بخط أنابيبها الرئيس الجمعة ناتج عن «عمل إرهابي خطير»، وربطت الهجوم غير المسبوق بإيران.

إلى ذلك، أعلن الرئيس التنفيذي للشركة أمين الناصر أن شركته تخطط لإنفاق ما يقرب من 300 بليون دولار على مدى عشر سنوات في مشاريع نفط وغاز بقطاع المنبع.
وأضاف الناصر في «معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول» (أديبك)، أن الاستثمارات ستكون بصفة أساسية في مشاريع بقطاع المنبع والنشاطات البحرية والبرية ومشاريع مشتركة في المملكة وخارجها. وعبر الناصر عن أمله باتخاذ قرار قريباً بشأن مكان إدراج أسهم شركة النفط العملاقة.

- **جريدة الجريدة – الثلاثاء 14.11.2017**

• النفط الكويتي ينخفض 48 سنتاً ليبلغ 60.09 دولار للبرميل

التفاصيل:

النفط الكويتي ينخفض 48 سنتاً ليبلغ 60.09 دولار للبرميل
انخفض سعر برميل النفط الكويتي 48 سنتاً في تداولات أمس الاثنين ليبلغ 60.09 دولار أمريكي مقابل 60.57 دولار للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية استقرت أسعار النفط نوعاً ما أمس نتيجة عوامل متضادة في التأثير منها الأوضاع في الشرق الأوسط إضافة إلى القلق من زيادة في الإمدادات الأمريكية.
وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 36 سنتاً ليصل إلى مستوى 63.16 دولار بينما ارتفع سعر برميل نفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 2 سنت ليصل إلى مستوى 56.76 دولار.

- **الجزيرة – الثلاثاء 14.11.2017**

• العراق يسعى لزيادة إنتاج حقول نفط كركوك

التفاصيل:

العراق يسعى لزيادة إنتاج حقول نفط كركوك
وزير النفط العراقي أكد أن بغداد تخطط لرفع إنتاج حقول كركوك إلى مليون برميل يوميا
أعلنت وزارة النفط العراقية أنها تخطط لزيادة الإنتاج من حقول النفط في كركوك إلى مليون برميل يوميا، في حين يقدر معدل الإنتاج حاليا بنحو أربعمئة ألف برميل.
ونقل المتحدث باسم وزارة النفط العراقية عاصم جهاد اليوم عن الوزير جبار اللعيبي قوله إن العراق يخطط لزيادة الإنتاج من حقول النفط في كركوك إلى مليون برميل يوما، وإن الوزير زار حقلي "باي حسن" و"أفانا" لإصدار أوامر بالإسراع في أعمال الإصلاح لاستئناف العمليات قريبا.

وقال جهاد لرويترز إن وزارة النفط العراقية طالبت سلطات إقليم كردستان في الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري بالسماح لبغداد باستخدام خط أنابيب الإقليم لتصدير خام كركوك، لكنها لم تتلق ردا.
وأضاف أن "السلطات في إقليم كردستان ما زالت لا تتجاوب مع مطالب وزارة النفط لاستئناف تصدير نفط كركوك عبر أنبوب الإقليم".
وتابع جهاد أن وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان لا تتعاون لاستعادة "معدات ضرورية" أخذها مهندسون أكراد قبل أن يغادروا الحقول.
توقف التصدير
من جهتها، أفادت وكالة الأنباء الألمانية بأن وزير النفط العراقي أكد أن لدى وزارته أولويات في عملها لتطوير عمليات الإنتاج والتصدير في حقول كركوك، وتتعلق باستئناف تصدير النفط عبر خط أنابيب العراق إلى ميناء جيهان التركي وتأهيل خط أنابيب نقل النفط الخام من كركوك إلى وسط البلاد، مرورا بمنطقة الصينية وبيجي.
وقال للصحفيين إن معدلات إنتاج النفط الخام في حقول كركوك تبلغ حاليا 420 ألف برميل يوميا، منها 120 ألف برميل للتكرير.
وتوقفت الصادرات من حقول كركوك منذ استعادت القوات العراقية السيطرة عليها الشهر الماضي.
ويحتاج العراق إلى ثلاثة أشهر على الأقل لإصلاح خط أنابيب قديم كان ينقل خام كركوك إلى ميناء جيهان في تركيا.
وتوقف خط الأنابيب الرئيسي الذي كان ينقل ستمئة ألف برميل يوميا من كركوك إلى جيهان عن العمل منذ مارس/آذار 2014 عقب هجمات شنها مسلحون.
وفي 16 أكتوبر/تشرين الأول الماضي بسطت القوات الحكومية العراقية سيطرتها على مدينة كركوك النفطية التي كانت تخضع للسيطرة الكردية ردا على استفتاء استقلال إقليم كردستان الذي لقي معارضة واسعة من تركيا وإيران وقوى غربية.

- **صحيفة الاقتصادية – الثلاثاء 14.11.2017**
  - »ناتشورال جاز وورلد»: طفرة النفط الصخري الأمريكي قد تنتهي بشكل مفاجئ
  - وكالة الطاقة : دفء الطقس قد يؤدي لفائض بسوق النفط مع تباطؤ الطلب
  - وزير النفط البحريني: لا يوجد ما يبرر عدم تمديد اتفاق خفض المعروض
  - أسعار النفط تتراجع بفعل تنامي الإنتاج الصخري الأمريكي
  - »أوبك» تتوقع نقصا في الإمدادات النفطية خلال 2018 مع تحسن السوق
  - إدارة معلومات الطاقة تتوقع ارتفاع انتاج النفط الصخري الأمريكي للشهر الثاني عشر على التوالي
  - السماح لشركات محطات الوقود ببيع أسطوانات الغاز المسال

التفاصيل:

»ناتشورال جاز وورلد»: طفرة النفط الصخري الأمريكي قد تنتهي بشكل مفاجئ
خيم الحذر علي التعاملات في أسواق النفط أمس، وسط استمرار التوترات في الشرق الأوسط وبعد زيادة عدد الحفارات في الولايات المتحدة بما يشير إلى أن المنتجين يستعدون لزيادة الإنتاج.
وارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت خمسة سنتات إلى 63.57 دولار للبرميل بحلول الساعة 0744 بتوقيت جرينتش. وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي أربع سنتات إلى 56.78 دولار

للبرميل.
وأكد تجار أن أسعار النفط تلقى دعما بصفة عامة، إذ إن تخفيضات الإنتاج الحالية التي تقودها "أوبك" وروسيا أسهمت في خفض كبير لفائض المعروض الذي يضغط على الأسواق منذ عام 2014.
وقال تيميرا إنرجي للاستشارات أمس، "نزل فائض مخزونات النفط لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فوق متوسطها في خمس سنوات بأكثر من 50 في المائة في 2017 والمخزونات حاليا عند نحو 160 مليون برميل."
وتابع "إذا استمر الاتجاه الحالي فمن المرجح أن تعود المخزونات إلى متوسط خمس سنوات في وقت ما خلال 2018"، مشيرا إلى أن الطلب القوي أسهم أيضا في تقليص التخمة في السوق.
وتراجعت أسعار النفط في السوق الأوروبية أمس، لتواصل خسائرها لليوم الثاني على التوالي، تحت ضغط مخاوف تسارع إنتاج النفط في الولايات المتحدة لمستويات قياسية جديدة، خاصة بعد ارتفاع منصات الحفر والتنقيب بأسرع وتيرة في نحو خمسة أشهر، ويكبح الخسائر استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي.
وانخفض الخام الأمريكي إلى مستوى 56.70 دولار للبرميل، بحلول الساعة 09:05 جرينتش، من مستوى الافتتاح 56.88 دولار وسجل أعلى مستوى 57.00 دولار وأدنى مستوى 56.63 دولار.
ونزل خام برنت إلى مستوى 63.50 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 63.66 دولار وسجل أعلى مستوى 63.76 دولار، وأدنى مستوى 63.29 دولار.
وفقد النفط الخام الأمريكي عند تسوية الجمعة نسبة 0.2 في المائة، في ثالث خسارة خلال أربعة أيام، بفعل تصاعد المخاوف بشأن تخمة المعروض في الولايات المتحدة، وفقدت عقود برنت أيضا نسبة 0.2 في المائة.
وعلى مدار الأسبوع الماضي حققت أسعار النفط ارتفاعا بنسبة 2.2 في المائة، في خامس مكسب أسبوعي على التوالي، ضمن أطول سلسلة مكاسب أسبوعية منذ أيلول (سبتمبر) 2016، بفعل توتر السياسة الداخلية والخارجية للسعودية أكبر مصدر للنفط في العالم، إضافة إلى تعهد السعودية بخفض الصادرات الشهر المقبل لدعم السوق.
وفي الولايات المتحدة أعلنت شركة "بيكر هيوز" للخدمات النفطية يوم الجمعة الماضي، ارتفاع منصات الحفر في البلاد بمقدار تسع منصات، بأكبر زيادة أسبوعية منذ الأسبوع المنتهي في 23 حزيران (يونيو) الماضي، ليصبح إجمالي المنصات العاملة حاليا 738 منصة.
وتعزز هذه الزيادة من احتمالات تسارع إنتاج النفط الأمريكي لمستويات قياسية جديدة، فقد زاد الإنتاج خلال الأسبوع المنتهي 3 تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري بمقدار 67 ألف برميل يوميا، في ثالث زيادة أسبوعية على التوالي، مسجلا مستوى قياسيا جديدا عند 9.62 مليون برميل يوميا.
وارتفعت سلة خام "أوبك" وسجل سعرها 6.191 دولار للبرميل يوم الجمعة الماضي، مقابل 61.70 دولار للبرميل في اليوم السابق.
وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أمس، "إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 14 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثاني ارتفاع له على التوالي، كما أن السلة كسبت نحو دولارين مقارنة بنفس اليوم من الأسبوع السابق الذي سجلت فيه 59.12 دولار للبرميل."
إلى ذلك، حدد تقرير "ناتشورال جاز وورلد " الدولي مسارين لمستقبل سوق النفط العالمية في ضوء ما وصفه بحدوث حالة من التوسع الهائل في استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة الذي كان بداية لفجوة عالمية بين العرض والطلب في أسواق النفط.
وقال التقرير الدولي "إن هذه الفجوة هي واحدة من أبرز وأهم العوامل التي أدت إلى الضغط على منظمة "أوبك" ومنتجي النفط الآخرين لمواجهة تغيرات عميقة في السوق تمثلت في الإمدادات المتزايدة من النفط الرخيص نسبيا."
وأضاف التقرير أن "المسار الأول يتعلق بقرار منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، مع 11 منتجا مستقلا للنفط بخفض الإنتاج في نوفمبر 2016 وهو ما أدى بالفعل إلى تراجع معدلات استخراج

النفط الخام وتحقيق زيادة في الأسعار وذلك على الرغم من التوقعات السلبية السابقة بين عديد من المختصين، ونجحت على عكس ذلك مجموعة المنتجين إلى حد كبير في الوفاء بالتزاماتها وإظهار القدرة على العمل المشترك ومع ذلك، لا يزال من المبكر جدا تحديد ما إذا كان ذلك سيخفف من حدة التوترات في السوق على المدى الطويل."

وأوضح التقرير أن المسار الثاني يتمثل في تعطل خفض الإنتاج، ما يؤدى إلى ضعف الاستثمار بسبب تدني الأسعار وعلى المدى الطويل إذا استمر ارتفاع الطلب فقد يتوقع ارتفاعا حادا مرة أخرى في الأسعار وتقلبا كبيرا في السوق.

ورجح أن يتركز إنتاج النفط جغرافيا في دول "أوبك" وروسيا من جهة وقارة أمريكا الشمالية من جهة أخرى، مع الأخذ في الاعتبار أن طفرة النفط الصخري يمكن أن تنتهي سريعا وبشكل مفاجئ وفي ظل هذا السيناريو، من المتوقع أن تكون الآثار الضارة كبيرة على الاقتصاد العالمي.

ويواصل المنتجون اتصالاتهم تحضيرا للاجتماع الوزاري الموسع لدول "أوبك" وأيضا الاجتماع المشترك مع دول خارج "أوبك" بقيادة روسيا في فيينا يوم 30 نوفمبر الجاري وسط حالة من التفاؤل في السوق بأن يسفر الاجتماع عن قرارات مهمة داعمة للأسعار أبرزها مد العمل باتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية العام المقبل 2018.

وفي هذا الإطار، قال لـ "الاقتصادية"، روس كيندي العضو المنتدب لشركة "كيو أتش أي" البريطانية للخدمات النفطية، "إن زيادة الإنتاج الأمريكي وعودة تنامي الحفارات النفطية بوتيرة سريعة، عادت لتضغط من جديد على أسعار النفط الخام وتعطل نسبيا مسيرة الارتفاعات المتتالية التي تحققت على مدار الأسابيع الماضية"، مرجحا أن تعاود السوق تحقيق مكاسب الأسعار في ضوء تحسن مؤشرات الطلب وزيادة الثقة بتحركات المنتجين خاصة بعد التوافق على مد العمل بتخفيضات الإنتاج.

وأشار إلى أن العوامل الجيوسياسية في الشرق الأوسط تقاوم تأثير الزيادة في الإنتاج الأمريكي وتحفز الأسعار على تحقيق ارتفاعات جديدة خاصة بعد حادث محاولة تفجير خط الأنابيب السعودي البحريني، لافتا إلى وجود حالة من الترقب في سوق النفط العالمية تجاه تطورات الأوضاع السياسية المتلاحقة في منطقة الشرق الأوسط التي تعد من أهم مراكز إنتاج الطاقة في العالم.

وأضاف أن "الإنتاج الأمريكي حقق زيادات واسعة منذ يونيو الماضي تقدر بنحو 14 في المائة، وذلك بسبب تعافي الأسعار ومن ثم انتعاش الأسعار لكن هذه الزيادات في المقابل يقدر نمو الطلب على امتصاصها خاصة الطلب القادم من الهند التي تتمتع بمعدل نمو سكاني مرتفع وأيضا بتسارع التنمية الاقتصادية وزيادة الاحتياج إلى كل موارد الطاقة وبالأخص الطاقة التقليدية."

من جانبه، أوضح لـ "الاقتصادية"، سباستيان جرلاخ رئيس مجلس الأعمال الأوروبي، أنه على الرغم من كل الأجواء الإيجابية المحيطة بسوق النفط الخام في المرحلة الراهنة إلا أنه من المؤكد أن السوق لم تستقر بعد وأن التقلبات السعرية باقية في السوق وإن تراجعت نسبيا حدتها، مشيرا إلى أن الأمر يتطلب - بحسب رؤية كبار المنتجين – مزيدا من الجهد لعلاج البقية المتبقية من فائض المخزونات وتضييق الفجوة بين العرض والطلب إلى أدنى مستوى ممكن.

وذكر أن وقوع هجمات إرهابية تستهدف منشآت نفطية أو خطوط أنابيب هو مؤشر خطير يعرقل استقرار السوق ويجب العمل على تجنيب السوق خطر الصراعات السياسية وهو الأمر الذي أكده أمين عام "أوبك" محمد باركيندو أخيرا، مشددا على ضرورة أن يكون أمن الطاقة ومنشآتها خطا أحمر سواء في دول الخليج أو ليبيا أو نيجيريا.

من ناحيته، قال لـ "الاقتصادية"، مايكل تورنتون المحلل في مبادرة الطاقة الأوروبية، "إن إعلان الإمارات التي ستتولى رئاسة "أوبك" في العام المقبل 2018 أنها تفضل اتخاذ قرار تمديد خفض الإنتاج في الاجتماع الوزاري المقبل في 30 نوفمبر لا شك أنه خطوة جيدة تعزز الاستقرار في السوق وتزيل أي قلق أو غموض بشأن خطة عمل المنتجين في حالة إرجاء الأمر إلى قرب انتهاء مدة الاتفاق في مارس من العام المقبل."

وأشار إلى أنه في ضوء مواقف السعودية وروسيا والإمارات وغيرهم من المنتجين صار مد العمل بتخفيضات الإنتاج محسوما بينما أصبحت فكرة تعميق التخفيضات الحالية التي تبلغ 1.8 مليون

برميل يوميا أمرا مستبعدا في ضوء نجاح التخفيضات بمستواها الحالي في تحقيق عديد من النتائج الإيجابية للسوق سواء على مستوى تعافي الأسعار أو القضاء تدريجيا على فائض المخزونات.

وكالة الطاقة : دفء الطقس قد يؤدي لفائض بسوق النفط مع تباطؤ الطلب

قالت وكالة الطاقة الدولية اليوم إن نمو الطلب العالمي على النفط يبدو مرجحا أن يزيد بوتيرة أكثر تباطؤا خلال الأشهر القادمة في الوقت الذي يقلص فيه ارتفاع درجات الحرارة استهلاك الخام مما قد يدفع السوق صوب تسجيل فائض في النصف الأول من العام القادم. وخفضت الوكالة التي مقرها باريس توقعاتها لنمو الطلب على النفط في تقريرها الشهري بمقدار 100 ألف برميل يوميا للعامين الحالي والمقبل إلى 1.5 مليون برميل يوميا في 2017 و1.3 مليون برميل يوميا في 2018. ودفعت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتوقف الإمدادات لفترات متقطعة في مناطق مثل نيجيريا والعراق النفط فوق 60 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ 2015 بينما تهبط المخزونات العالمية مما دفع الكثير من مراقبي السوق إلى زيادة توقعاتهم للأسعار.

وزير النفط البحريني: لا يوجد ما يبرر عدم تمديد اتفاق خفض المعروض

قال وزير النفط البحريني الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة اليوم الثلاثاء إنه لا يوجد ما يبرر عدم تمديد اتفاق خفض المعروض النفطي المبرم بين كبار الدول المنتجة للخام في 30 نوفمبر تشرين الثاني المقبل.
جاءت تصريحات الوزير أمام الصحفيين في أبوظبي على هامش مؤتمر لقطاع الطاقة.
ومن المقرر أن تجتمع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون غير أعضاء بالمنظمة في فيينا في 30 نوفمبر تشرين الثاني لاتخاذ قرار بشأن سياسة إنتاج النفط.

أسعار النفط تتراجع بفعل تنامي الإنتاج الصخري الأمريكي

تراجعت أسعار النفط اليوم الثلاثاء بسبب احتمالات استمرار ارتفاع الإنتاج الأمريكي الذي يقوض تخفيضات الإنتاج التي تقودها أوبك بهدف تقليص المعروض بالسوق.
وفي الساعة 0747 بتوقيت جرينتش سجلت العقود الآجلة لخام برنت 62.85 دولار للبرميل منخفضة 31 سنتا بما يعادل 0.5 بالمئة عن الإغلاق السابق. وتراجع الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 21 سنتا أو 0.4 بالمئة إلى 56.55 دولار للبرميل.
تأتي التراجعات بعد أن سجل كلا الخامين القياسيين أوائل الأسبوع الماضي أعلى مستوياتهما منذ 2015 لكن المتعاملين يقولون إن السوق فقدت بعض قوة الدفع منذ ذلك الحين.
وقال المتعاملون إنهم يحترسون من المراهنة على مزيد من الارتفاعات في الأسعار.
وقال جريج مكينا كبير محللي السوق لدى أكسي تريدر للوساطة في العقود الآجلة "الأسعار... بدأت تحتاج إلى توقف أو تراجع على ما يبدو."
يرجع ذلك جزئيا إلى ارتفاع إنتاج النفط الأمريكي الذي زاد أكثر من 14 بالمئة منذ منتصف 2016 إلى مستوى قياسي بلغ 9.62 مليون برميل يوميا.
وقالت الحكومة الأمريكية أمس الاثنين إن إنتاج النفط الصخري لشهر ديسمبر كانون الأول سيزيد للشهر الثاني عشر على التوالي وذلك بمقدار 80 ألف برميل يوميا .

»أوبك» تتوقع نقصا في الإمدادات النفطية خلال 2018 مع تحسن السوق

توقعت منظمة أوبك أمس، ارتفاع الطلب على نفطها في 2018، مؤكدة أن الاتفاق الذي أبرمته لخفض الإنتاج مع منتجين آخرين يقلص فائض مخزونات النفط، وهو ما قد يؤدي إلى نقص محتمل في السوق العالمية العام المقبل.

وقالت منظمة البلدان المصدرة للبترول في تقريرها الشهري أيضا "إنها خفضت تقديراتها للإمدادات من المنتجين الآخرين في 2018"، مضيفة أن "استخدام النفط سينمو بوتيرة أسرع مما كان يعتقد سابقا بالنظر إلى أن الاقتصاد العالمي أقوى من المتوقع"، بحسب ما نقلت "رويترز."

وأكدت "أوبك" أن العالم سيحتاج إلى 33.42 مليون برميل يوميا من نفطها العام المقبل، بزيادة قدرها 360 ألف برميل يوميا عن توقعاتها السابقة.

وتابعت "واصلت العوامل المحركة لنمو الاقتصاد العالمي فعاليتها على نطاق واسع، مستمدة زخما قويا نسبيا، وربما يوفر الزخم المستمر بعض الإمكانات الصعودية الطفيفة."

وبعد نشر تقرير "أوبك" واصلت أسعار عقود النفط، التي يجري تداولها قرب أعلى مستوياتها منذ 2015، الصعود صوب 64 دولارا للبرميل. ولا تزال أسعار الخام عند نحو نصف مستوياتها في منتصف 2014، حينما دفعت تخمة المعروض النفطي الأسعار إلى الانهيار.

وقالت المنظمة التي تضم 14 منتجا للنفط "إن إنتاجها من الخام في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، وفقا لتقييم مصادر ثانوية، جاء دون الطلب المتوقع في 2018 عند 32.59 مليون برميل يوميا، بانخفاض نحو 150 ألف برميل يوميا عن أيلول (سبتمبر).

وتعني أرقام تقرير "أوبك" أن الالتزام بخفض الإنتاج المستهدف من جانب 11 عضوا تجاوز 100 في المائة ارتفاعا من 98 في المائة في أيلول (سبتمبر) الماضي، وفقا لحسابات "رويترز."

وقال التقرير "المستويات المرتفعة للامتثال من جانب "أوبك" والدول الأخرى المنتجة، لعبت بوضوح دورا أساسيا في دعم الاستقرار في سوق النفط ووضعها في مسار أكثر استدامة."

ويشير التقرير إلى أن السوق ستشهد عجزا العام المقبل إذا استمرت "أوبك" تضخ الخام عند مستويات تشرين الأول (أكتوبر).

وقال وزيران أمس، "إن "أوبك" ومنتجي النفط غير الأعضاء في المنظمة يتحركون صوب اتخاذ قرار خلال اجتماعهم في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) بشأن ما إذا كانوا سيمددون الاتفاق العالمي لخفض الإمدادات بعد نهاية أجله آخر آذار (مارس) 2018."

وتخفض منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" إلى جانب روسيا وتسعة منتجين آخرين الإمدادات بنحو 1.8 مليون برميل يوميا حتى نهاية مارس في مسعى إلى التخلص من تخمة المعروض ويدرسون تمديد الاتفاق لفترة أطول.

وكانت "رويترز" قد ذكرت الشهر الماضي نقلا عن مصادر في "أوبك" أن المنتجين يميلون إلى تمديد الاتفاق حتى نهاية 2018 إلا أن تبني القرار قد يتأجل حتى أوائل العام المقبل، وفقا لظروف السوق.

لكن وزير الطاقة الإماراتي سهيل بن محمد المزروعي قال أمس، "إنه لا يرى أن هناك حاجة إلى تأجيل القرار إلى ما بعد اجتماع فيينا الذي سينعقد في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) .

وأبدى نظيره العماني ثقة بأنه سيكون هناك اتفاق هذا الشهر.

وقال المزروعي في مؤتمر لقطاع الطاقة "إنه لا يرى ضرورة لتأجيل القرار حتى آذار (مارس)"، مضيفا أن "المنتجين لن يلتقوا في ذلك الربع إلا إذا كان الأمر استثنائيا". وأكد وزير النفط العماني محمد الرمحي أنه إذا كان هناك قرار سيتخذ بتمديد تخفيضات الإنتاج فسيكون حتى نهاية 2018، مضيفا أنه "لا يعتقد أن المنتجين سيتفقون على تعميق التخفيضات."

وصرح المزروعي، الذي ستتولى بلاده العام المقبل، الرئاسة الدورية لـ "أوبك"، أنه في الوقت الذي تدعم فيه الإمارات تمديد تخفيضات الإنتاج، لا يمكنه القول بعد ما إذا كانت ستدعم الإبقاء على تخفيضات الإنتاج حتى نهاية 2018.

إدارة معلومات الطاقة تتوقع ارتفاع انتاج النفط الصخري الأمريكي للشهر الثاني عشر على التوالي

قالت الحكومة الأمريكية الاثنين: "إن انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة من المتوقع أن يرتفع في ديسمبر للشهر الثاني عشر على التوالي مع بقاء أسعار النفط قرب أعلى مستوياتها منذ منتصف 2015."

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقريرها الشهري عن أنشطة الحفر النفطي: "إن تقديراتها تشير إلى أن إجمالي انتاج النفط الصخري سيرتفع بأكثر من 80 ألف برميل يومياً إلى 6.17 مليون برميل يومياً."

وأضافت: "أن من المتوقع أن يسجل انتاج الغاز الطبيعي الأمريكي مستولاً قياسياً مرتفعاً عند 61.7 مليار قدم مكعبة يومياً في ديسمبر بزيادة تبلغ أكثر من 1.3 بالمئة عن توقعات الانتاج لشهر نوفمبر فيما ستكون الزيادة الشهرية التاسعة على التوالي."

السماح لشركات محطات الوقود ببيع أسطوانات الغاز المسال

علمت "الاقتصادية" من مصادر مطلعة، أن الجهات المعنية سمحت للشركات المشغلة لمحطات الوقود والأسواق المركزية بالاستثمار في بيع أسطوانات البترول السائل بعد استيفاء شروط التراخيص اللازمة.

وجرى وفقا لذلك توجيه وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة التجارة والاستثمار كل فيما يخصه، بالتأكيد على محال بيع أسطوانات غاز البترول السائل بالالتزام بالاشتراطات والمتطلبات الصادرة في شأن تحسين هذه الخدمة وتطوير مواقع تلك المحال ومظهرها الخارجي، وتطبيق نظام توزيع الغاز ولائحته التي أقرها مجلس الوزراء في وقت سابق.

ووفقاً للائحة تتولى هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، إعداد خطة طويلة المدى بالتنسيق مع وزارة الطاقة للإمداد بكميات الغاز الجاف وغاز البترول السائل اللازمة للاستهلاك السكني والتجاري واعتمادها، وذلك بما يحقق الاستخدام الأمثل.

وتتولى "الهيئة" إصدار الرخص اللازمة لمزاولة أوجه النشاط، وتحصيل المقابل المالي للرخص كجزء من إيراداتها، وتشجيع التنافس، ومراقبة ظروف السوق ذات الصلة والمستجدات، وتقويمها، واتخاذ ما يلزم حيالها، بما يحقق التغطية الجغرافية المناسبة، واقتراح التعريفة ورفعها إلى مجلس إدارة الهيئة لاعتمادها.

وبحسب اللائحة، فإن أوجه النشاط الخاضعة لهذا النظام، هي إنشاء شبكة توزيع الغاز الجاف وتطويرها وتشغيلها وصيانتها وربط المنشآت السكنية والتجارية بها، وتزويد المستهلك السكني والمستهلك التجاري بالغاز الجاف، علاوة على إنشاء مرافق غاز البترول السائل وتطويرها وتشغيلها وصيانتها وتوزيع غاز البترول السائل وبيع أسطواناتها بالتجزئة في الأماكن المعدة لهذا الغرض.

ويفرض النظام عقوبات صارمة بحق المخالفين تتضمن، غرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال، إضافة إلى عقوبات أخرى منها إيقاف النشاط جزئياً أو كلياً لمدة لا تتجاوز سنة، إلغاء الرخصة.

وتشمل المخالفات الإدلاء للهيئة ببيانات أو معلومات خاطئة أو مضللة؛ بقصد الحصول على الرخصة، أو تجديدها، أو نقلها، أو إخفاء المعلومات الضرورية المتعلقة بأوجه النشاط، أو الإخلال بأسس التنافس العادل، أو الحد منه، أو إلحاق ضرر بشبكة توزيع الغاز الجاف أو مرافق غاز البترول السائل، أو استخدامها أو الربط بها بصورة غير نظامية.

وكان مجلس الوزراء السعودي قد وافق بنهاية آب (أغسطس) الماضي على نظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية، وقرر إلزام موزع غاز البترول السائل القائم "شركة الغاز والتصنيع الأهلية" - المرخص له قبل نفاذ هذا النظام بمزاولة نشاطه فيما يتعلق

بتوزيع غاز البترول السائل وتسويقه - بتصحيح أوضاعها وفقاً لأحكام هذا النظام ولائحته التنفيذية خلال مدة لا تتجاوز 24 شهراً من تاريخ نفاذه.
وذلك علاوة على إعطاء موزع غاز البترول السائل المرخص له بموجب هذا النظام حق استخدام مرافق شركة الغاز والتصنيع الأهلية على أسس تجارية - لمدة ثلاث سنوات - بموجب اتفاق يُبرم بينهما لهذا الغرض ويُعرض على هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج لإقراره.
ويهدف برنامج التحول الوطني 2020 إلى رفع إنتاج الغاز الخام من 12 مليار قدم مكعبة في اليوم إلى 17.8 مليار قدم مكعبة بحلول 2020، حيث سيلعب الغاز دوراً حيوياً وستكون له أهمية كبيرة في "رؤية المملكة 2030."

- **CNN Arabic – الثلاثاء 14.11.2017**
  - توتال: ترامب قد يقضي على اتفاق الغاز مع طهران

التفاصيل:

توتال: ترامب قد يقضي على اتفاق الغاز مع طهران
دبي، الإمارات العربية المتحدة (-- (CNNنهج الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الصارم تجاه إيران قد يقضي على استثمارات ضخمة في الطاقة، وُقعت قبل أربعة أشهر فقط.
وبموجب الاتفاق، اتفقت شركتا توتال والبترول الوطنية الصينية على استثمار مليارات الدولارات في ايران لتطوير حقل غاز بارس الجنوبي العملاق فى شراكة مع شركة بتروبارس الايرانية.
وكان هذا أول استثمار من نوعه منذ تخفيف العقوبات المفروضة على إيران في عام 2016 بعد أن وعدت طهران بالتراجع عن برنامجها النووي. وقد هدد ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي، إذا فشل الكونغرس الأمريكي وحلفاء الولايات المتحدة في تقويته.
وقال الرئيس التنفيذي لشركة "توتال" باتريك بوياني: "يمكننا أن نفعل الصفقة بشكل قانوني إذا كان هناك إطار قانوني.. وإذا لم نستطع أن نفعل ذلك لأسباب قانونية، بسبب تغيير نظام العقوبات، فسيكون علينا أن نعيد النظر مرة أخرى".
وكشف ترامب النقاب عن سياسة جديدة وشاملة جديدة تجاه إيران الشهر الماضي، متهماً طهران بانتهاك الاتفاق النووي، ومعلناً أنه لن يشهد بعد ذلك أن رفع العقوبات كان فى مصلحة الولايات المتحدة.
وبات الاتفاق الآن في مأزق في الوقت الذي يقرر فيه الكونغرس كيفية الرد، ولكن استراتيجية ترامب قد تثير سلسلة من الأحداث قد تنتهي في تعطيل الاتفاق النووي.
وأوضح بوياني: "اذا كان هناك نظام للعقوبات [على ايران]، علينا أن ننظر فيه بعناية،" مضيفاً: "نحن نعمل في الولايات المتحدة، لدينا أصول في الولايات المتحدة، واكتسبنا المزيد من الأصول فيها."
وقد زادت "توتال" الأسبوع الماضي من حجم تواجدها في الولايات المتحدة، من خلال شراء محفظة من أصول الغاز الطبيعي المسال من شركة "إنجي" للطاقة، بما في ذلك حصة الشركة في مشروع كاميرون للغاز الطبيعي في لويزيانا، وهو أحد أوائل محطات تصدير الغاز الجديدة في أمريكا الشمالية.
وهذه الصفقة تزيد من رهانات الشركة الفرنسية، ولكن في الوقت الراهن، فإن العمل كالمعتاد في إيران، إذ أشار بوياني إلى أن "الشركة تعمل على المشروع، وقد أطلقنا المناقصات، وينبغي

أن نمنح العقود بحلول يناير،" مضيفاً: "آمل في ذلك الوقت أن يكون لدى الكونغرس إجابة للرئيس وأن على الرئيس أن يجدد أو لا يجدد الشهادة".
أما فقدان "توتال" فقد يسبب ضربة قوية لإيران. وتحتاج طهران إلى استثمار أجنبي لتطوير إمكانياتها الهائلة من الطاقة، وقد قامت مؤخراً بتوزيع مشاريع بقيمة 200 مليار دولار، بهدف جذب شركات مثل "BP،" و"غازبروم" الروسية، و"بتروناس" الماليزية.

- **The Daily Star – Tuesday 14.11.2017**
  - OPEC points to larger 2018 oil deficit as market tightens

Details:

OPEC points to larger 2018 oil deficit as market tightens

LONDON: OPEC raised its forecast Monday for demand for its oil in 2018 and said its deal with other producers to cut output was reducing excess oil in storage, potentially pushing the global market into a larger deficit next year. The Organization of the Petroleum Exporting Countries also said in a monthly report it had cut its estimate of 2018 supply from non-OPEC producers and said oil use would grow faster than previously thought due to a stronger-than-expected world economy.

"The global economic growth dynamic has continued its broad-based and relatively strong momentum," OPEC said. "The ongoing momentum could still provide some slight upside potential."

OPEC said the world would need 33.42 million barrels per day of OPEC crude next year, up 360,000 bpd from its previous forecast and marking the fourth consecutive monthly increase in the projection from its first estimate made in July.

The report is OPEC's last before a Nov. 30 meeting in which the group and its allies are expected to extend their supply-cutting deal further into next year. The projections pointing to a growing 2018 supply deficit could influence debate on how long to maintain the curbs.

Oil prices, which are close to their highest since 2015, rose further toward $64 a barrel after the report was issued.

Crude is still about half its level of mid-2014, when a buildup of excess supply led to a price collapse.

The 14-country producer group said its oil output in October, as assessed by secondary sources, was below the 2018 demand forecast at 32.59 million bpd, a drop of about 150,000 bpd from September.

The report's OPEC production figures mean compliance with the supply cut by the 11 members with output targets has risen above 100 percent from 98 percent initially reported in September, according to a Reuters calculation.

"The high conformity levels of participating OPEC and non-OPEC producing countries ... have clearly played a key role in supporting stability in the oil market and placing it on a more sustainable path," the report said.

In a further sign supply excess is easing, OPEC said inventories in developed economies declined by 23.6 million barrels in September to 2.985 billion barrels, 154 million barrels above the five-year average.
"The excess overhang has fallen considerably," said OPEC, which aims to reduce stocks to the five-year average through the supply-curbing deal.
Stronger demand has given tailwind to the supply cut, in which OPEC plus Russia and nine other non-OPEC producers are reducing output by about 1.8 million bpd until March 2018.
OPEC now expects oil demand to rise by 1.51 million bpd next year, up 130,000 bpd from previously, to 98.45 million bpd. World economic growth is seen accelerating to 3.7 percent, up from 3.5 percent in the previous forecast.
And in another forecast moving in OPEC's favor, the report lowered its estimate of supply growth from non-OPEC countries next year. It now sees a rise of 870,000 bpd, down 70,000 bpd from the previous forecast. OPEC cited downward adjustments to Mexico and Norway for the revision.
OPEC and its allies are discussing extending their supply pact for as long as nine months, officials have said ahead of the Nov. 30 meeting in Vienna.
Doing so could lead to a sizeable supply shortfall next year. Should OPEC keep pumping at October's level and other things remain equal, the market could move into a deficit of about 830,000 bpd next year, the report indicates.
Last month's report pointed to a smaller deficit of about 310,000 bpd.

- **L'Orient Le Jour – Mardi 14.11.2017**
  - L'Irak veut plus que doubler la production de pétrole à Kirkouk

Details:

L'Irak veut plus que doubler la production de pétrole à Kirkouk
Près d'un mois après la reprise des champs pétrolifères, l'Irak souhaite relancer sa production de pétrole rapidement.
Le ministre irakien du Pétrole Jabbar al-Louaïbi a affirmé hier vouloir plus que doubler la production de pétrole de Kirkouk, province riche en hydrocarbures tout juste reprise par Bagdad aux Kurdes, pour atteindre un million de barils par jour. Actuellement, la capacité totale de production dans la province septentrionale de Kirkouk est de « 420 000 barils par jour », mais seulement 120 000 barils par jour sont effectivement produits et les exportations sont à l'arrêt. Lors d'une visite dans les champs pétrolifères de cette région que le Kurdistan dispute aux autorités fédérales, M. Louaïbi a estimé que « la priorité est la reprise de l'exportation du pétrole de Kirkouk via l'oléoduc irako-turc dès qu'il sera réhabilité ou remplacé par un nouveau ».
Depuis 2014, dans le chaos créé par la percée du groupe État islamique (EI), les Kurdes

s'étaient emparés des champs et de l'ensemble des installations pétrolières de Kirkouk après avoir raccordé peu avant un oléoduc vers la Turquie, pour court-circuiter les exportations irakiennes. L'oléoduc tenu par les autorités centrales à Bagdad était alors déjà hors d'usage. Un plan a été lancé en octobre pour le remettre en état, mais les experts estiment que cela pourrait prendre jusqu'à deux ans.
D'ici là, « 30 000 barils par jour seront acheminés par camions-citernes vers l'Iran », a indiqué M. Louaïbi.
À terme, « les champs et les puits de Kirkouk seront rénovés et nous ambitionnons d'atteindre une production d'un million de barils par jour, nous en sommes sûrs », a martelé le ministre. Pour ce faire, il a évoqué la possibilité d'un contrat avec la compagnie British Petroleum (BP).

- **الخليج الاقتصادى – الثلاثاء 14.11.2017**
  - «برنت» يحوم حول 64 دولاراً وسط نمو أنشطة الحفر الأمريكية - ارتفاع الطلب العالمي على النفط إلى 33 مليون برميل في 2018

التفاصيل:

«برنت» يحوم حول 64 دولاراً وسط نمو أنشطة الحفر الأمريكية - ارتفاع الطلب العالمي على النفط إلى 33 مليون برميل في 2018
توقعت أوبك ارتفاع الطلب على نفطها في 2018، وقالت إن الاتفاق الذي أبرمته لخفض الإنتاج مع منتجين منافسين يقلص فائض مخزونات النفط بما يشير إلى تقلص الفجوة بشكل أكبر بين العرض والطلب في السوق العالمية العام القادم.
وقالت منظمة البلدان المصدرة للبترول في تقريرها الشهري أمس، إن العالم سيحتاج إلى 33.42 مليون برميل يومياً من نفطها المقبل بارتفاع 360 ألف برميل يومياً عن توقعاتها السابقة.
ذكرت المنظمة التي تضم 14 منتجاً للنفط أن إنتاجها من الخام في أكتوبر/ تشرين الأول، وفقاً لتقييم مصادر ثانوية، جاء دون الطلب المتوقع في 2018 عند 32.59 مليون برميل يومياً بانخفاض بلغ نحو 150 ألف برميل يومياً عن سبتمبر/أيلول.
ويشير التقرير إلى عجز في الإمدادات العام المقبل إذا واصلت أوبك الضخ بمعدل أكتوبر/ تشرين الأول .
وخيم الحذر على التعاملات في الأسواق، وسط استمرار التوترات في الشرق الأوسط، وبعد زيادة عدد الحفارات في الولايات المتحدة بما يشير إلى أن المنتجين يستعدون لزيادة الإنتاج.
وارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت 5 سنتات إلى 63.57 دولار للبرميل، وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 4 سنتات إلى 56.78 دولار للبرميل.
وقال تجار إن أسعار النفط تلقى دعماً بصفة عامة إذ إن تخفيضات الإنتاج الحالية التي تقودها أوبك وروسيا ساهمت في خفض كبير لفائض المعروض الذي يضغط على الأسواق منذ عام 2014.
وقالت تيميرا انرجي للاستشارات: «نزل فائض مخزونات النفط لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فوق متوسطها في خمس سنوات بأكثر من 50 % في 2017 والمخزونات حالياً عند حوالي 160 مليون برميل.«

وتابع «إذا استمر الاتجاه الحالي فمن المرجح أن تعود المخزونات لمتوسط خمس سنوات في وقت ما خلال 2018» مشيراً إلى أن الطلب القوي ساهم أيضاً في تقليص التخمة في السوق.
في السياق نفسه، قال عاصم جهاد، المتحدث باسم وزارة النفط العراقية، إن الوزير جبار اللعيبي قال إن العراق يخطط لزيادة الإنتاج من حقول النفط في كركوك إلى مليون برميل يومياً وإنه زار حقلي باي حسن وأفانا لإصدار أوامر بالإسراع في أعمال الإصلاح لاستئناف العمليات قريباً.
والصادرات من حقول كركوك متوقفة منذ أن استعادت القوات العراقية السيطرة على الحقول من الأكراد الشهر الماضي.